



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

ازدواجية سعر الصرف و تأثيرها
على التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2019/2020

تاريخ المناقشة: 19 سبتمبر 2022

تحت اشراف الدكتور :

من إعداد الطلبة:

- علاوي لحسن

- بورقبة وليد

- عبد العزيز يحي

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا

جامعة ورقلة

د. عشي نبيل

مشرفا

جامعة ورقلة

دعلاوي لحسن

مناقشا

جامعة ورقلة

د.كودية يوسف

السنة الجامعية 2022/2021



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

ازدواجية سعر الصرف و تأثيرها
على التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2019/2020

تاريخ المناقشة: 19 سبتمبر 2022

تحت اشراف الدكتور :

من إعداد الطلبة:

- علاوي لحسن

- بورقبة وليد

- عبد العزيز يحي

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا

جامعة ورقلة

د. عشي نبيل

مشرفا

جامعة ورقلة

دعلاوي لحسن

مناقشا

جامعة ورقلة

د.كودية يوسف

السنة الجامعية 2022/2021

إهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق،
ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.
إلى أبوي وأخوتي وأصدقائي،
فقلد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندي ومدي بالمعلومات القيمة....

أهدي لكم بحث تخرجي.....

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

إهداء

نهدي هذا العمل اليسير

إلى الوالدين الكريمين

وإلى الإخوة والأخوات كل واحد باسمه

الأعمام والأخوال والخالات والعمات

إلى كل أفراد العائلة وحدهم الله.

إلى كل أساتذتنا جزآهم الله.

إلى من يذكرهم القلب دائماً

وينساهم أحياناً اللسان

أفادنا الله وإياكم من هذا العمل المتواضع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكر و تقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث "علاوي لحسن"

لدعمه لنا و مجهوداته الجبارة لإنجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب او من بعيد

و الشكر موصول لكل الأسرة الجامعية من أساتذة و عمال و زملاء في قسم العلوم

الاقتصادية

ملخص الدراسة:

الهدف من الدراسة هو محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها وسياساته، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها، كما تهدف الدراسة إلى إبراز العالقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة وكان الهدف من هذه الدراسة إزدواجية سعر الصرف وتأثيرها على التجارة الخارجية، إلى التعرف على آليات تعامل البنوك الجزائرية مع إزدواجية سعر الصرف في الفترة 2020/2019. وكذا طرق تعاملها مع تقلبات أسعار الصرف الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

إزدواجية-سعر الصرف-تجارة الخارجية .

The aim of the study is to try to estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian foreign trade, then to identify the various basic concepts related to the exchange rate, its regulations and policies, as well as the most important concepts related to foreign trade and the most important theories explaining it. The study also aims to highlight the relationship between the exchange rate and foreign trade. On this basis, this study was dealt with, and the aim of this study was the duality of the exchange rate and its impact on foreign trade, to identify the mechanisms of dealing with Algerian banks with the duality of the exchange rate in the period 2019/2020. And stress ways to deal with the fluctuations of the Algerian exchange rates.

Duality - exchange rate - foreign trade.

الفقرين

Erreur ! Signet non défini. شكر و تقدير

Erreur ! Signet non défini. الفهرس

12..... قائمة الجداول

أ مقدمة :

1 الفصل الأول: الإطار النظري لتقلبات سعر الصرف و علاقته بالتجارة الخارجية

1 تمهيد :

2 المبحث الأول : مفاهيم وضائف و نظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف

2 المطلب الأول : مفهوم إزدواجية سعر الصرف

3 المطلب الثاني : أنواع و أنظمة سعر الصرف

11..... المطلب الثالث : نظريات سعر الصرف

15..... المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

15..... المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

16..... المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية و أسباب قيامها

17..... المطلب الثالث : سياسة التجارة الخارجية

19..... المطلب الرابع : علاقة و أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية

24..... المبحث الثالث : أدبيات تطبيقية (دراسات تطبيقية)

24..... المطلب الأول : دراسات سابقة بلغة الدراسة

26..... المطلب الثاني : دراسات سابقة باللغة الأجنبية

31..... الفصل الثاني : الدراسة ميدانية حول تقلبات سعر الصرف

31..... المبحث الأول : تطورات سعر الصرف في الجزائر

32..... المطلب الأول : التطور التاريخي و محددات سعر الصرف

- 38.....المطلب الثاني : تجربة الجزائر في تحديد قمة الدينار الجزائري
- 41.....المطلب الثالث : تقييم دور بنك المركزي في توجيهه و تحديده قيمة سعر الصرف
- 45.....المبحث الثاني : آليات تعامل البنوك الجزائرية مع إزدواجية سعر الصرف
- 45.....المطلب الأول : طرق تعامل وتغطية تقلبات أسعار الصرف
- 49.....المطلب الثاني : تتبع تعامل بنك القرض الشعبي الجزائري مع تمويل التجارة الخارجية
- 57.....الخاتمة
- 61.....قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	جدول 01 : تطورات رأس المال الاجتماعي	01

قائمة الاشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	الشكل 01 : تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	01

مقدمة :

التجارة الخارجية من أهم دعائم الحياة الاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات، إلا أن الانعكاسات الهامة التي أفرزتها التجارة العالمية على الساحة الاقتصادية خاصة تلك التي مست الأسواق المالية، بسبب اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن العلاقات الاقتصادية الدولية أو ما يعرف بالعملة الاقتصادية، وعليه عرف العالم العديد من التطورات والتغيرات الاقتصادية أدت إلى خلق اختلال في العلاقات الاقتصادية بين البلدان بسبب عدة مشاكل من بينها مشكلة بين العملة المحلية والعملة الأجنبية أي ما يسمى بالمبادلات الصرف أوسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات السياسات الاقتصادية وذلك لكونها تشكل آلية فعالة لحماية الاقتصاد وله تأثير قوي على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها: الإنتاج، الاستثمار، الاستيراد، التصدير.... الخ.

تعتبر الجزائر دولة نامية تتميز بالازدواجية في التعاملات النقدية، بسبب عجز في ميزان مدفوعاتها وكبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وهذا ما أدى إلى إحداث تقلبات وعدم استقرار العملات سوى عن طريق انخفاض سعر الصرف وارتفاعه، الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري بصورة عامة.

تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيق الاستقرار العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية وتوفير التوازن الملائم الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

ولكن في ضوء استمرار تذبذب في سعر الصرف واعتماد الجزائر بصفة كلية علنالموارد المحروقات أصبح تحقيق هذه الأهداف يشكل تحديا كبير وأصبح البحث عن ازدواجية سعر الصرف والعمل على استقراره من أهم الأدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والاطلاع على تأثيرها على تجارتها الخارجية.

مما سبق تتجلى لنا ملامح إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

— إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟

و تبرز التساؤلات الفرعية التالية لتوضيح أكثر للإشكالية:

— ما القصد بسعر الصرف و التجارة الخرجية؟

— ما هو أثر ازدواجية سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟

فرضيات الدراسة :

ومن خلال العرض السابق يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى اجراء تحسيناتو كذا إعادة التوازن إلى الإختلالات المتواجدة على مستوى التجارة الخارجية (ميزانالمدفوعات)

- يعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة

الخارجية كالتي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ،خدمات كرؤوس أموال

مبررات اختيار الموضوع :

-قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم والتي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية

- الاهتمام الشخصي بالموضوع والميول إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

أهمية الدراسة :

-بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخرجية

- التعرف الدقيق على تأثير سعر الصرف على التجاة الجارجية .

أهداف الراسة :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الوقوف عند ازدواجية سعر الصرف و مدى تأثيرها على التجارة الخارجية

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرفو التجارة الخارجية

- معرفة أسباب أثر سعر الصرې على الصادرات كالواردات

حدود الدراسة :

تحديد الإطار الزمني المعتمد على المعلومات في رأينا هو ما بين 2020/2019 حسب المعلومات المتوفرة لدينا

منهج الدراسة :

للإمام بجميع جوانب موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي

لتشخيص موضوع الدراسة ووصفه وصفا شاملا و دقيقا، وهو المنهج الملائم لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة

بالتجارة الخارجية بصفة عامة والتجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر بصفة خاصة، كما اتبعنا المنهج

التاريخي لسرد تطورالتجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر

مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في هاذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت على شكل مذكرات و رسائل جامعية التي

تناولت هاذا الموضوع أهمها :

دراسة - زهير زواش - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير بعنوان " دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين

المعاملات المصرفية "

دراسة -أشواق مراحي- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكادمي بعنوان "دور نظام الدفع الإلكتروني

في تحسين جودة الخدمات المصرفية "

دراسة - فريدة قلقول- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان "أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف

صعوبات الدراسة :

عدم الحصول على المعلومات الكافية نظرا لضيق الوقت

هيكل الدراسة :

لنتمكن من الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها قسمنا البحث إلى فصلين، الفصل الأول يقسم إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا فيه المفاهيم و الوظائف المتعلقة بسعر الصرف و التجارة الخارجية

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية و قد قسم إلى مبحثين المبحث الأول درسنا فيه تطورات سعر الصرف في الجزائر أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى آليات تعامل البنوك الجزائرية مع ازدواجية سعر الصرف

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري لتقلبات سعر الصرف و علاقته بالتجارة الخارجية

تمهيد :

أن عمود الاقتصاد في العصر الحديث هو كل ما يتعلق بالصرف فهو محور التبادل التجاري، وقيمة التعاملات التجارية تتخذ ذلك مرجعا أساسا للوصول إلى الربح وضمان المرونة في هذه التعاملات، وكذلك تجنب الأزمات الاقتصادية كالتضخم وغيرها؛ إذ يؤدي الارتفاع وانخفاض في سعر الصرف إلى تأثير على الاقتصاد ككل، بما فيها الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكذا تنشيط التجارة الخارجية، إن هذه النقطة مهمة جدا ومعرفتها حجر الأساس في التجارة العالمية خاصة ونحن في عصر العولمة، وقد شاهدنا مع بعض ماذا حدث في الأزمة المالية العالمية 2009 ونتائجها، فإن تحرينا عن السبب الفعلي فيها وجدناه يتعلق بأست بسعر الصرف وأزمة الدولار وكذلك ما حدث قبلها سنة 2001 وكان من نتائج سعر الدولار ظهور الأورو كعملة موحدة للقارة العجوز، ومثال آخر نعيشه الآن عندما نرى انخفاض سعر صرف الدينار وتواصل تهاويه ندرك إدراكا جازما مدى تأثيره القوي على اقتصادنا إذ مس العجز الكثير من القطاعات وهنا تكمن الخطورة في عدم التحكم في سعر الصرف على الاقتصاد وما ينجر عنه من أزمات اقتصادية واجتماعية، ومن هنا نرى أنه من الضروري أن نحدد مفاهيم تتعلق أساسا بالصرف وارتفاعه وانخفاضه، وما معني ذلك وكيفيات ذلك، وما علاقة ذلك وتأثيره على التجارة الخارجية .

وهنا لن نكون بدعا من الباحثين، بل سنتبع الطرق الأكاديمية في ذلك من البحوث العلمية للتخلص من الإبهام واللبس خاصة وأن الأمر يتعلق بأمر دقيقة ، وكذلك سنركز على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة بينهما وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات .

في هذا الفصل سنعمل على توضيح مفاهيم سعر الصرف والتجارة الخارجية وعلاقتها ببعضهما .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم وظائف ونظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف .

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية (دراسات تطبيقية).

المبحث الأول : مفاهيم وضائف و نظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف و إزدواجيته

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى¹، نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فافتاء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة و أداة للتسوية بين المبادلات الدولية، و أهمل جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية، و يعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية"²، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه: قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية"، نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدولية.

نستنتج من هاذين التعريفين أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، و تسوية للمعاملات بين دول العالم و إهمال علاقته بأسعار السلع و الخدمات لتأثيره على القطاعات الاقتصادية كونه و سيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة . إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و طرق تسويقها.

إزدواجية سعر الصرف :

هو الحالة التي يكون فيها سعر صرف رسمي ثابت و سعر صرف موازي غيرقانوني يحدده السوق. تستخدم أسعار الصرف المختلفة في مواقف مختلفة، إما في البورصات وإما في عمليات التقييم، ووفقا لتكاليف الصادر من الحكومة. وقد اعتمدت الأرجنتين سعر صرف مزدوج بعد مشاكلها الاقتصادية

¹ السيد محمد أحمد السريبيتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص246.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص17

الكارثية في بداية سنة 2002. وسوف يُفضل سعر الصرف غير القانوني الذي يحدده السوق في حالة مثل تحليل التكلفة إلى المنفعة (Analysis benefit-Cost) المُنفذ نيابة عن الحكومة الأرجنتينية.

المطلب الثاني : أنواع و أنظمة سعر الصرف الفرع الأول : أنواع سعر الصرف

1. **سعر الصرف الاسمي الرسمي** : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبذلاله نظام الصرف المعتمد في البلد

. وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

2. **سعر الصرف الاسمي الموازي** : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية .

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

3. **سعر الصرف الحقيقي** : وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب (PdZ/Pus)

$$TCR = TCN$$

4. **سعر الصرف الفعلي** : يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعليا أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية ، رسوم ، إعانات مالية الخ . ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية ، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية ، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

أن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية ، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتا بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار .ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.
 - لأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة .ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " laspeyes " للأرقام القياسية
5. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، ومن اجل أن يكون هذا لمؤشر ذا دلالة ملائمة على التنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.

الفرع الثاني : أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف ، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه ، أي كم تساوي العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى كون أن المستورد إذا كان بلده يطبق نظام سعر الصرف الثابت عندها يكون على ثقة أن ثمن السلعة المستوردة لن يتغير في الأشهر القادمة و العكس صحيح إذا كان البلد يطبق نظام الصرف المرن، و بالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعها تبحث عن نظام صرف مناسباعملاتها ، فمنها من اختارت البقاء على النظام الأبهة للصرف بربط عملتها بعملة موثوق بها ، و بعض الدول ربطت عملتها بسلة مكونة من عملات شركائها أو منافسيها التجاريين و عومته تجاه باقي العملات ، و القلة البقية وهي الدول المتقدمة تركت عملتها تعوم في بحر الاقتصاد الدولي.

أولاً : نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية ، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين³ ، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر ، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار⁴.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية التي تؤدي إلى زيادة سعر الصرف ، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام .في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: (سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتن وود).

1. -سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب و العكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني ، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

الشرط الأول: أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحد في كل دولة

أما الشرط الثاني : أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود .و لاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جداً، و هو حدي دخول و خروج الذهب من الدولة وفقاً لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية(أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب "قواعد الذهب"⁵.

³ مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن، 2008، ص37
⁴ توفيق عيد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص71.
⁵ زينب حسن عوض اهلل، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص49.

2. سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي و كان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.⁶

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي⁷، مع ابلاغ الصندوق بذلك التعديل، و هو ما يطلق عليه بالثبتي القابل للتعديل، و الذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي⁸.

و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها و فيما يلي سنذكر مزايا و عيوب هذا النظام:

✚ المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة مايلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تشييط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار⁹.
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.

⁶ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي «مدخل السياسات»، ترجمة: محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 283

⁷ مروان عطون، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 81.

⁸ Ephraim Clark et autres, Le Mangement des Risques Internationaux, Economica, paris, 2001, p18.

⁹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 70.

و ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

العيوب : من عيوب نظام سعر الصرف الثابت مايلي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير 1 الاحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية¹⁰.
- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

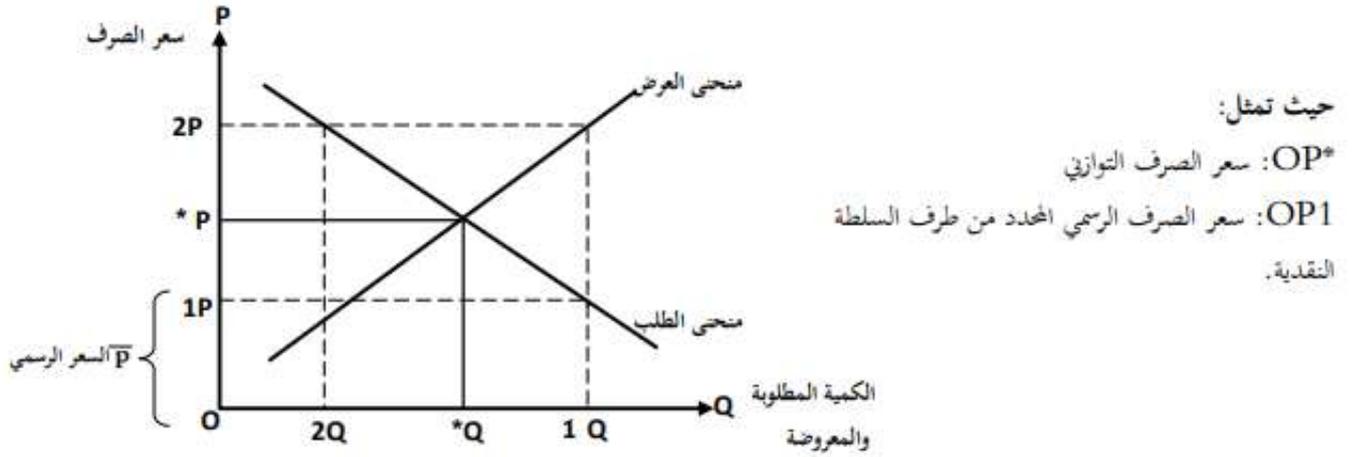
تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وبقا لسعر صرف محدد

¹⁰1 Hend Sfaxi Benahji, Choix des politiques de change dans les pays en developpements : Etude de la competitivite de la Tunisie, Panoeconomicus, 2008, Tunisie, p354.

و الشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة:

الشكل رقم(1) : تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر :: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04،جامعة الشلف، الجزائر، 9002، ص949.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بمايلي:

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي.
- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية و اخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية¹¹:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدل من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.

¹¹شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الاردن،2012،ص166-

- علاج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

ثالثاً : سعر الصرف المرن (المعوم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدل من نظام الصرف الثابت و نظام الرقابة على الصرف نظراً لتزايد حجم العالقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلاد. يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات تحدث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، و أحداث تغييرات في مستوى اسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال¹².

وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات و كذا انتقال رؤوس الاموال¹³.

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا و عيوب يمكن ذكرها فيمايلي:

¹² شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2012، ص165
¹³ Abdol S. Soofi, China's exchange rate policy and the United States' trade deficits, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1, 2009, p36.

- ✚ **مزايا نظام سعر الصرف المرن:** يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نذكر منها:
- يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لان تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية¹⁴.
 - يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة.
 - يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف انما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب¹⁵.
 - يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية و النقدية الخارجية، فضلا عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة.
- ✚ **عيوب نظام الصرف المرن:** رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا الا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها:
- إن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسياً على نشاط التصدير.
 - نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الاحتياطات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت .
 - يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات و بالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات¹⁶.

¹⁴ Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani, Impact of exchange rate volatility on sectoral exports of Pakistan: an ARDL investigation, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 5 Iss 3, 2012, p216

¹⁵ وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص301-302
¹⁶ رويادويتا و اخرون - التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف و متى و باي سرعة ؟ مجلة قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي . العدد 38 - واشنطن 2006 ص4

ال مطلب الثالث : نظريات سعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها و فيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

أولاً : نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف¹⁷ ، و تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Cassel Gustav ، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخالف قاعدة الذهب ، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه³ الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل¹⁸ .

وبخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، و بالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

¹⁷مدحت صادق ، مرجع سابق ص،129
¹⁸3 شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجازنر "د ارسنة قياسية للدينار الجازنري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجازنر، 2011، ص124

ثانيا : نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها:

أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف

حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف

المنتظرة¹⁹ أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف، فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح"²⁰

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي

هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا

كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من

تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من

المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين

سعر الصرف العاجل و الأجل.

¹⁹نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى و دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 01، المجلد العشرون، ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يونيو 2004، ص07

²⁰جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجازنر 2000، ص 52

ثالثا : نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية²¹.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني

رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن

الميزان التجاري لألمانيا و هو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات²

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة

هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، و العكس صحيح في حالة العجز نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

²¹علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013، ص116

رابعاً : نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujéne Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية²² .

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تقيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، و من بين هذه الاختبارات: اختبار Dufey و Giddy على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني و ماكدونالد 1989 ، التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف .

خلاصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ و تكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي .

وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض و الطلب على العملة المحلية .

²² Jean Marc Siroen ,Finances Internationales ,Armand colin éditeur,Paris,1993,p107.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لتجارة الخارجية العديد من التعاريف نذكر منها :

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة²³
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال،
- تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة .

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف أشباع أكبر حاجات ممكنة .و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما :الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

²³سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة 1993، ص36 -

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية و أسباب قيامها

أولا : أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه

الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية
- رفع مستوى المعيشة

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا
- المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخل فيها و قدرتها
- كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار
- على الميزان التجاري .
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

المطلب الثالث : سياسة التجارة الخارجية

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين وهما:

- سياسة حرية التجارة.
- سياسة حماية(تقييد) التجارة

أولا: سياسة حرية التجارة

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية. وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية و غير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة "فلقد ناد الكثير من الاقتصاديين إلى

تحرير التجارة الدولية وجعلها خالية من القيود والعقبات، فال يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلم عبر الحدود ، ويعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها²⁴:

- تساعد على التخصص في الإنتاج بواسطة تقسيم دولي للعمل، أساسه الاختلاف في النفقات النسبية.
- تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.
- تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج
- تحد من قيام الاحتكارات
- تساعد على الإنتاج الكبير.

ثانيا : سياسة حماية التجارة

يقصد بحماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تصنع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة "ومن أهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة التي تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية وغير اقتصادية نجد ما يلي :

- الحجج غير الاقتصادية: هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي، والمحافظة على الطابع الوطني.
- الحجج الاقتصادية :وتتمثل في حماية الصناعات الوليدة، استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن، تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة، زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب والرسوم الجمركية²⁵.

²⁴زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الجزائر، 1998، ص66
²⁵عبد المؤمن قو او سي، أثر سياسات التجارة الخارجية عن التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، (2011-2012) ص 27-28.

المطلب الرابع : علاقة و أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية

أولاً : علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية

مع انهيار النظام النقدي الدولي الذي اعتمد على نظام الصرف الثابت و بداية تطبيق نظام الصرف المرن في بداية السبعينات زاد من عدم اليقين بخصوص القيم المستقبلية لأهم العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى التساؤل حول الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها عدم اليقين في قيمة العملات على التجارة الدولية في هذا الصدد لوحظ أن المبادلات التجارية الدولية عرفت تراجعاً طيلة المدة التي عاقبت تطبيق هذا النظام لهذا طالبت من صندوق النقد الدولي أن يباشر بحوث حول هذه العلاقة والتي أسفرت على انه لا يوجد بالضرورة علاقة سلبية ما بين الظاهرتين.

في الحقيقة نتائج الأبحاث بشأن طبيعة هذه العلاقة جد متباينة وذلك حسب الفرضيات المعتمدة في كل نموذج بحث فمنهم من توصل إلى أن هذه العلاقة غائبة و إن وجدت فهي غير مؤثرة كأعمال FMI لسنة 1984 و 2004 و جوستين و بار لفائدة بنك إنجلترا سنة 1983 هلتون و اختار لفائدة الاحتياط الفدرالي الأمريكي سنة 1984 و كوني لفائدة بنك ندا.

هناك أعمال أخرى أثبتت بالعكس وجود هذه العلاقة السلبية بداية بأعمال كلارك Klark سنة 1973 نموذج Kohlhage et Hooper سنة 1978 ، رودريك و كنين سنتي 1984 و 1986 ، كوشمن 1988 و بارون 1976 وغيرهم.

إن العلاقة ما بين سعر الصرف و التجارة الدولية تتركز أساساً على سلوك المصدرين و المستوردين داخل بيئة اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار و غياب اليقين بشأن قيمة العملات الأجنبية، في ظل هذه الظروف يتحمل المتعاملين في التجارة الدولية مخاطر الصرف الأمر الذي قد يدفعهم إلى تقليص تدخلاتهم في الأسواق الدولية و بالتالي التأثير بشكل سلبي على المبادلات التجارية، كما انه في ظل توفر وسائل التغطية من خطر الصرف و تنوعها يمكن أن يكون وقع التأثير ضعيف ، و فيما يلي بعض النماذج التي درست العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية²⁶ :

²⁶ Petre B Klark , N Tamirisa et Shang Jin Wei, Volatilité des taux de change et flux commerciaux, FMI 2004

1. اعمال كلارك 1973

لقد عاين كلارك حالة جد بسيطة اثبت فيها وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على التدفقات التجارية و ذلك حسب الفرضيات المعتمدة ، يعتبر كلارك مؤسسة تنافسية ليس لديها سلطة احتكار السوق تقوم بإنتاج سلعة واحدة موجهة للتصدير إلى سوق واحدة ولا تستخدم مواد أولية و وسطية أجنبية ، يتم تسديد قيمة صادراتها بالعملة الأجنبية التي تحولها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف المعمول به . هذا النموذج يفترض غياب إمكانية التغطية (في هذه الحالة المؤثر الوحيد على نتائج المؤسسة هي تذبذبات سعر الصرف التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج و بالتالي الصادرات.

2. نموذج هوبر و كوهلهافن Kohlhagen et Hoop

عبارة عن نموذج يرتكز على نظرية المنتج أي يدرس تأثير سعر الصرف على دالة العرض بالنسبة للصادرات و دالة الطلب بالنسبة للواردات وبالتالي التأثير على الكميات المتبادلة دوليا . حسب هذا النمو المصدرون و المستوردون ينشطون في بيئة تمتاز بغياب اليقين ونشاطهم يمتد على مرحلتين: في المرحلة الأولى المؤسسات تجمع طلبات الزبائن وتوجه قائمة للمادة الوسطية التي تحتاجها لدى الموردون الأجانب، في المرحلة الثانية المؤسسة تستلم المواد الوسطية التي طلبتها وتسدد قيمتها للموردين وفي نفس الوقت تسلم منتوجها للزبائن وتحصل قيمته النقدية، و المصدر الوحيد للشك وعدم اليقين هو معدل الصرف أي القيمة المستقبلية للمعدل وجميع المتغيرات الأخرى ثابتة أثناء العقد ما بين المؤسسة، الموردين أو الزبائن. في نفس الوقت الفاتورة أو العقد يكون مقوم بعملة المصدر أو المستورد، كما يفترض النموذج أن المتعاملين الاقتصاديين يمتازون بدرجة كبيرة التخوف من المخاطر هذا النموذج توصل إلى أن التزايد الكبير في تذبذبات سعر الصرف يقلص من حجم المبادلات التجارية الدولية حسب درجة التخوف من المخاطر التي يطلقها المتعاملين الاقتصاديين داخل أسواق تمتاز بعدم الكفاءة.

3. أعمال : Franke (1988) et sercu(1986)

والتي تعتمد على مصطلح الخيار وبعدهم **Mcdinald et segel** هذا البحث يعتمد على المدى البعيد بحيث يبحث على الاستراتيجية المثلى للمصدر ،حسب هذا النموذج فانه يحدد حجم مبادلاته حسب قيمة معدل الصرف

التجارة الدولية تعتبر كخيار أو إمكانية الدخول في الأسواق في حال توفر الظروف المربحة كما يتاح له الخروج في الحالة العكسية، في حالة المنافسة غير التامة فان قرار الدخول أو الخروج من السوق أو ما يعرق تطبيق الخيار جد مكلف ، بالارتكاز النظريات المالية التي تملي قيمة الخيارات على الصرف ترتفع مع زيادة حدة خطر الصرف وهذا يعني أن التجارة الدولية يمكن أن تتطور مع ارتفاع شدة أسعار الصرف²⁷.

4. Bacchette et van wincoop (2000)

قدما نموذج توازن عام فيه دولتين حيث الشك وعدم اليقين يكون سببه الصدمات المالية والنقدية، قاما بمقارنة مستوى التجارة الخارجية و مستوى الرفاهية فيظل نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن لكي يصل نتيجتين أساسيتين :الأولى مفادها انه لا يوجد علاقة واضحة ما بين نمو المبادلات التجارية ونظام الصرف المعتمد و ان مستوى المبادلات التجارية يمكن أن يرتفع أو ينخفض حسب تفضيلات المستهلكين أثناء مراجحتهم ما بين الاستهلاك و الترفيه و السياسة النقدية المتبعة في كل نظام صرف، إن العلاقة ما بين التجارة الدولية وتغيرات سعر الصرف في إطار نموذج التوازن العام غير واضحة، مثال : التوسع النقدي في الدولة الأجنبية يؤدي إلى تخفيض قيمة عملتها وبالتالي تقليص وارداتها ولكن ارتفاع الطلب بسبب التوسع النقدي يمكن أن يعوض كل أو جزء من التأثير السلبي وبالتالي الظروف التي أدت إلى تغير سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تغير متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى التي تؤدي بدورها إلى تعويض الآثار السلبية لتذبذب سعر الصرف، النتيجة الثانية مفادها أن التجارة الدولية ليست مؤشرا حقيقيا لقياس درجة رفاهية الدول.

²⁷ Denis Belangers et Sylvia Gutierrez, impact de la variabilité des taux de changes sur le commerce international : un survol de la littérature, actualité économique, revue d'analyse économique, mars 1990.

في النهاية يمكن الجزم إلى أن اغلب الأعمال التي جاءت بعد أعمال FMI توصلت إلى نفس النتائج وهي أن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن تقلص من حجم المبادلات ولكن بشكل ضعيف وأن التجارة الثنائية هي الأكثر تضررا من التجارة الدولية.

ثانيا : أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية (حركة الصادرات والواردات)

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري, حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق, تطور انظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات, ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية, ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان التجاري وتحسين وضعه .

1. أثر سعر الصرف على الصادرات :

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة و بهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل .

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي

والميزان التجاري بجانبه دائن والمدين (الصادرات والواردات يعكس لنا قوة السوق الصرف

الأجنبي , حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة

للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة

- مرونة الطلب السعرية عليها , حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية :
- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار
 - ارتفاع الأسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية , حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة
 - بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية
 - نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون عادي شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار , مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار .

2. اثر سعر الصرف على الواردات

ان تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار الواردات اكثر ارتفاعا داخليا , اما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيظل دون تغيير حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص , ومنه ستتناقص الكمية المطلوبة وبالتالي فان الصرف الاجنبي , فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع و تخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك مما يؤدي الى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية الى التراجع , اما اذا ما تعلق الامر بالسلع الرأسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي , ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية , وهذا الامر ليس بالهين حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها

تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ,غير ان امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة

للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية .

اما في حالة ارتفاع قيمة العملة او لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي الى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الاسعار , اضافة الى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من مواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الاجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات)

ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الواردات).

وما يمكن قوله هو انه من المفترض ان تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان

التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات

مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المبحث الثالث : أدبيات تطبيقية (دراسات تطبيقية)

المطلب الأول : دراسات سابقة بلغة الدراسة

1-دراسة الطالبة الداوي اليامنة بعنوان أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية و

استهدفت هذه الدراسة قياس الأثر الكمي لعملة الدولار على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج الحليل الانحداري الاتجاهي var) لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2014 , وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سع الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

2- دراسة زيرار والزعبي و عوض، 2009، بعنوان اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004 : تناولت هذه الدراسة اثر التغير في سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 2004، وقد تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلها والمستندة الى اختبار التكامل المشترك cointegration وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تتصف دالة الطلب الاجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل

على ان التخفيض العملة قد أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري

- يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي،

ويعود السبب في ذلك الى ان معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية

3- دراسة حسنة محرز - خولة ميسة- نجمة هامل بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

دراسة قياسية: حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

حيث يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و اثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات و الواردات و ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج المربعات الصغرى العادية MMR) التي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على النجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى سنة 2016 و تبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة لأن وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الواردات و علاقة عكسية بين سعر الصرف و الصادرات .

4- دراسة زاهر عبد الحليم خضر : " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية

للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)

هدفت الدراسة الى ايضاح الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة (1994-2010) والنتائج القياسية التي تم الحصول عليها من النماذج القياسية المقدره وذلك باستخدام اسلوبين للقياس حيث اعتمد على الاسلوب الحديث لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة من خلال اسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لأنجل وجوهانسون و ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير الصيغة النهائية بالإضافة لاسلوب الانحدار الخطي البسيط وقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات والواردات

المطلب الثاني : دراسات سابقة باللغة الأجنبية

nelson ;2002 A_(kara& : " The exchange rate and inflation in U. K")

هدفت الدراسة لايضاح تاثير التضخم في الاقتصاد البريطاني, وذلك من خلال نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف وتضخم اسعار المستهلك في بريطانيا, حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا, وتم استخدام منحنيات فلبس لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم حيث تم استخدام الواردات كبضائع وسيطة, وذلك على عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع \bar{E} ائية, وقد استخدم الباحثان النموذج التالي وذلك لحساب التضخم من مؤشر اسعار المستهلك وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- تضخم اسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي

- اما تقديرات الطريقة الكنزبية باستخدام منحنيات فيليبس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف, حيث ان تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا

boyared,and caporale, 2001,Real exchange rate effects on the balance of trade, cointegration and the marshal – lerner condition

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك واسلوب الانحدار الاتجاهي VARDEL للنتائج المحلي الداخلي والخارجي' حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل ' واستخدام الباحث المعادلات التالية لتقدير النموذج.

وقد توصلت الدراسة الى ان هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وقد توصلت الى ان استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الاسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول ان انخفاض سعر الصرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات وما اذا كانت تلبية شرط مارشال -لينر و على الرغم من وجود قدر كبير من التباين فان النتائج الرئيسية للدراسة تشير الى ان شرط مارشال -لينر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J-CUVER في المدى القصير بالاضافة لذلك فان تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصرف يمكن ان يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي وهذا يدعم فرضية ان تخفيض قيمة العملة يمكن ان تحسن الميزان التجاري للدولة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الدراسة ميدانية حول تقلبات سعر الصرف

المبحث الأول : تطورات سعر الصرف في الجزائر

تمهيد :

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم وظائف ونظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات صلة ييهما ومحاولة معرفة العلاقة فيما بينها .

في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال التطرق إلى التطور سعر الصرف في الجزائر واليات تعامل البنوك الجزائرية مع ازدواجية سعر الصرف ، وبغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى بحثين :
المبحث الأول: تطورات سعر الصرف في الجزائر .

المبحث الثاني: آليات تعامل البنوك الجزائرية مع ازدواجية سعر الصرف

المطلب الأول : التطور التاريخي و محددات سعر الصرف

نحاول في هذا المبحث عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر، وذلك من خلال عرض مختلف أنماط الصرف التي أتت منذ الاستقلال. هذه الأنماط يمكن حصرها فيما يلي :

- نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة.

- نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات .

- نمط الصرف العائم المسير (géré.flottement)

1- نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة:

1-1 الإنتماء لمنطقة الفرنك (1962-1993)

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة .

بعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال وإختلالات ميزان المدفوعات جعلت

الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسير بمفردها ، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية .

1-2 التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي (1973-1994)

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار جزائري) في 10 أبريل 1964،

معرفة بالتعادل الثابت مع الفرنك الفرنسي يعني : 1 دينار يساوي 1 فرنك فرنسي وبقيمة ذهبية تقدر

بـ (mg180) أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام

بروتن وودز .

من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار ، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية.

ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات، إجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973 .

2- نمط الثبات بالنسبة لسلة العملات :

بداية من 1973 ،الجزائر تقرر جعل الدينار بدلالة سلة لـ 14 عملة وذلك لبتعاد عن خطرا لارتباط بعملة واحدة، وهذا بتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة .

ترجيح عملات السلة هو بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية (العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية (العملة كإحتياطي للقيمة) على هذا الأساس ، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبيا مهمة في السلة (إتران في حدود 40 %) إنطلاقا من أن تواجده المسيطر على مستوى مداخيل للتصدير (95% من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي مبينة بـ الدولار الأمريكي في السوق العالمي) وخدمات الديون .

تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكلية جانب النفقات من ميزان العملات الجاري، كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على :

✓ الواردات من السلع والخدمات .

✓ الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية .

✓ تسديد رأسمال.

تسعيرة الدينار: (cotation du dinar)

طريقة حساب سعر الدينار، تعتمد أساس على جدول أسعار التثبيت (fixing) لباريس كما يلي :

- يتم حساب التغيرات النسبية لـ 14 عملة للسلة المرجعية بالنسبة لعملة الاجتياز تختار بصفة تحكيمية.

- حساب المعدل المرجح للتغيرات النسبية للعملات الأجنبية المعرفة.

- يتم خفض السعر اليومي للدينار بالنسبة لعملة الاجتياز ثم بالنسبة لكل عملات السلة.

انطلاقا من كون أثر الدولار قوي على سلة المرجعية و بالإضافة لكون واردات الجزائر أساسا من الإتحاد الأوروبي و القروض من نفس الدول بالإضافة إلى الين الياباني ، فقدره تحرر إيرادات تصدير المحروقات للجزائر تكون متعلقة بسعر الصرف الدولار بالنسبة لباقي العملات وعليه ، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس عندما ينخفض الدولار بالنسبة للعملات ، القدرة الشرائية لإيرادات التصدير تنخفض.

من جهة أخرى :فإن إنخفاض الديون الخارجية مرتبط بقيمة الدولار مقارنة بعملات التي تمتبها ديون الخارجي .

قيمة المديونية الخارجية للجزائر بالدولار انخفضت من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14مليار دولار في 1984 هذا ما بين أن الجزائر تخلصت بجزء من مديونتها والتي تسبب فيها ارتفاع قيمة الدولار . موازاة مع هذا النمط من الصرف المتبع ، الجزائر إختارت عدم تحويل عملتها ، هذا الاختيار له مبرراته وهي :

- آلية للدفاع عن تعادل الدينار لأن هيكله الاقتصاد لم تكن متنوعة.
- الطريقة المثلى للحصول على موارد من العملة الصعبة مصدرها أساسا صادرات المحروقات، حيث أن البنك المركزي يعرض " إداريا" الموارد من العملة الصعبة، معتمدا على ميكانزمات يمنح من خلالها ترخيص بالإستيراد للتجار معتمدين وهذا لمقاربة الطلب والعرض على العملة الصعبة وكذا تثبيت سعر الدينار في المستوى المرغوب فيه.
- مراقبة الصرف ساعدت على خلق التوازن الخارجي موازاة مع تدفقات لإستدانة الخارجية.

3- نمط الصرف العائم المسير من 1994 الى يومنا هذا :

بعد تخفيض 1994 ،نمط الصرف المتقلب موجه تم إعتماده، فاشتغل أولا بحصص التثبيت وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف .

3-1 التثبيت (le fixing) من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995 :

انها التعليم رقم: 61-94 لـ 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، ويعرف البند: 2 المسمى أنفا بتعليمات (instruction) : "هو تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية"، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر.

عند إفتتاح كل حصة ، بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفية (يساوي دائما لسعر إقتالاحصة السابقة)، والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف. على أساس هذا التعريف ، كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراؤه وبسعر الصرف المطلوب. ممثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.

في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يعلق به سيكون أدنى من بين الأسعار المعروضة.

في حالة ما إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء : يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازن. هذا النظام تم إلغائه وإستبداله بنظام السوق بين البنوك للصرف في سبتمبر 1995.

3. 2 - سوق الصرف ما بين البنوك منذ (1996): في إطار تحرير التجارة الخارجية ونمط الصرف المعتمد منذ 1994 في إطار برنامج التعديلا لهيكلي، بنك الجزائر أقام عن طريق التعليم رقم: 95-08 لـ 23 ديسمبر 1995 الخاصة بسوقالصرف، سوق ما بين البنوك للصرف، من خلال هذه التعليم، هاته السوق المفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة

المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهم ويحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.

- مساهمة قصوى بـ 10% بين مبلغ وضعيتها الآجلة أو العاجلة لكل عملة صعبة أجنبية ومبلغ أموالها الخاصة.

- مساهمة قصوى بـ 30% بين أعلى مبلغ الوضعية الآجلة أم العاجلة لكل العملات وأموالها الخاصة. بنك الجزائر ، ممكن أن يتدخل في هذا السوق عن طريق إيرادات صادرات المحروقات المتحصل عليها وعليه فهو الدور المسيطر على السوق.

سوق الصرف غير محدد مكانا، وعليه يستعمل المتدخلون، الهاتف، تيلكس والأنظمة الإلكترونية لمعالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية حسب زبائنها أو حسابها الخاص، فهو سوق يشغل باستمرار بدليل أن العمليات يمكن أن تجري كل يوم مفتوح . وفي النهاية، السوق مقسم تنظيميا إلى قسمين : سوق مابين البنوك للصرف للعمليات العاجلة (spot) و الأخرى للعمليات الآجلة (forward) هذا الأخير ليس بعد عملي.

من هذا، يحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانها التخلي أو إكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة.

في الواقع هناك بعض النقائص، بعضها راجع لحدثة الظاهرة و التي لا مبرر لها مع مرور الوقت، ومن هذه النقائص نذكر: غياب السوق النقدي للعملات الصعبة والذي من دونه لا يمكن تحقيق عمليات الصرف الآجلة (الأجل هو دمج الصرف الأجل ومعدل الفائدة)، فكل العمليات التي تحتاج إلى السوق النقدي للعملات وهذا للتوظيف أو القرض لا يمكن أن تتحقق ، لهذا من الأفضل التفكير في تدخل بعض المؤسسات والمنشآت كعارضة في سوق الصرف وهذا لتحضير المنافسة. إيرادات البنوك من العملات الصعبة تأتي من عمليات الشراء في سوق الصرف أو من إيرادات حصتها من الصادرات خارج المحروقات (إجبارية إمتلاك العملات انخفض إلى 50% لإيرادات المحروقات) ، والمبالغ المحصل عليها من القروض المالية بالعملة الصعبة سواء حسابالبنك أو لزبائنها .

كل هذه الإيرادات تستعمل لتغطية إحتياجات العملة الصعبة في المجالات التالية :

- عملية الاستيراد للسلع والخدمات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين .
- إعادة تحويل والتسبيقات على الإجراءات خارج المحروقات .
- تسديد الأجال الخاصة بالمديونية الخارجية

بعد التوقف عن مراقبة الصرف على تجارة السلع والترتيب الجزئي للتحويل الجاري للدينار، رخص للبنوك لتقديم العملة الصعبة للمستوردين.

مرحلة ثانية في سيرورة التحويل الجاري للدينار، كانت في نهاية 1996، أين بنك الجزائر رفض للبنوك التجارية سلطة دفع مصاريف التعليم والصحة هذا وفق سقف معين، ومن بينها :

الاستشفاء في الخارج، إستعمال الدراسة في الخارج، الترشح للحج ، زيارات أبوية ، مرافقة المرضى للخارج.

تضيقات أخرى تم إلغائها بالتعليمة رقم: 08-97 في 28 أوت 1997 والتي تخص حقوق الصرف للسفر للخارج بسقف قدره 15000 د ج

المطلب الثاني : تجربة الجزائر في تحديد قمة الدينار الجزائري

توجد في الحقيقة أربعة مراحل عرف من خلالها سعر الصرف في الجزائر خصائص متميزة :

- المرحلة الأولى: والمتمثلة في 1963 عندما تركت الجزائر منطقة الفرنك zone franc بحيث كانت قيمة الدينار (1 دج = 1 فف) وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود سوق موازي للعملات.
- المرحلة الثانية: بداية السبعينات حيث شرع في تأشير سعر الصرف من طرف صندوق النقد الدولي حيث إقترح هذا الأخير تخفيض الدينار ومساواته بقيمته في السوق الموازية التي بدأت تروج للأسباب التالية:

- الرقابة المشددة للحصول على العملة الصعبة
- ندرة الكثير من المواد في السوق الوطنية خاصة المواد الإستهلاكية والكهربومنزلية.
- سبب المرحلة الثالثة: بداية 1980 حيث إرتفعت قيمة الدينار (1 دج = ! - 2 ف ف)، أدى هذا إلى إنخفاض منافسة السلع الجزائرية في السوق الدولية كما ، هذا الإرتفاع في قيمة الدينار بالدرجة الأولى إلى فائض في الميزان التجاري بسبب إرتفاع سعر | النفط المصدر.
- أدت برامج التقشف المتبعة منذ السبعينات إلى التلهدف للحصول على العملة الصعبة من أجل إقتناء السلع الأجنبية.
- المرحلة الرابعة: بداية الأزمة حيث أدى إنخفاض سعر النفط إلى إنخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة ومنه تخفيض الإستيراد وشرع مباشر في تخفيض الدينار منذ 1986 (1 دولار = 4 دج) إلى (1 دولار = 18 دج) في جوان 1991 ، وبعدها إتفقت السلطات النقدية الجزائرية مع صندوق النقد الدولي على عقد من نوع (Standby) في أوت 1991 الذي كان يرمي إلى:
 - إنشاء سوق حرة للعملات.
 - تخفيض قيمة الدينار بمعدل (1 دولار = 5.22 د ج)، أي 25 % أقل من سعر السوق الموازي والوصول إلى (1 دولار = 26 د ج) في ديسمبر 1991.

2- نظام تحديد قيمة الدينار:

منذ جانفي 1974 أصبح الدينار يتمتع بشيء من الحرية في تحديد قيمته أمام العديد من العملات وهذا بفضل تقييم يومي لقوته الشرائية يحدد عن طريق علاقة ثابتة بين الدينار وسلة من العملات، وتتحدد هذه القيمة بواسطة أهمية المبادلات من السلع والخدمات وكذلك حركات رؤوس الأموال من تلك العملة مقارنة بالعملات الأخرى.

ومنذ 1989 قررت الحكومة تخفيض الدينار بشكل إرادي إلى غاية أن يصبح للدينار قيمة خارجية حقيقية، أي الوصول إلى تحويل تام (Convertibilite)، بصفة عامة النظام المعمول به في تحديد قيمة الدينار هو نظام مراقبة الصرف ويختلف عن أنظمة الصرف الدولية للإعتبارات التالية:

- نظام مقيد ومراقب بالنسبة لإمكانيات الحياة على العملة الصعبة وتحقيق المبادلات الخارجية.
- الدينار الجزائري ليس له قابلية التحويل إلى العملات الأجنبية الأخرى في الأسواق العالمية.
- عدم وجود سوق داخلي لمبادلة العملات يحدد بصفة تلقائية قيمة الدينار (حسب قوة الطلب والعرض).

ان وجود الأسباب السابقة يدل على أن السلطات الجزائرية إتبعت منذ الإستقلال طريقة تسمى طريقة سلة العملات وهي طريقة إحصائية تأخذ بعين الإعتبار كل العملات الأجنبية التي تتعامل بها الدولة حسب أهمية كل عملة وحسب التبادل التجاري مع تلك الدولة التي تملك تلك العملة. تحتوي سلة العملات على 14 عملة (الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني.....)، أين يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيط (Passage de monnaie)، وتحدد القيمة الخارجية للدينار حسب القيمة الخارجية للدولار في سوق باريس للعملات. تحسب ، الترحيح المستعملة على أساس هيكله جانب النفقات من ميزان العملات الجارية، كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على:

* الواردات من السلع والخدمات * الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية. * تسديد رأسمال.

إذا كان :

(IX) هو العملة الوسيطة.

(0X) هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

$X_i (i=1.2.3....14)$ هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة.

إن تغير قيمة الدينار بالنسبة للعملة الوسيطة هو عبارة عن الوسط المرجح لتغيرات العملات الأخرى التي تحتويها السلة مقارنة بالعملة الوسيطة حيث:

$$dX_0' = \sum Z_i dX_i' \dots\dots(1)$$

حيث (dX_0') التغير المؤوي للدينار بالنسبة للعملة الوسيطة

(Z_i) التوزيع لعملة (i) في اطار تحديد قيمة الدينار

(dX_i') التغير المؤوي للعملة i بالنسبة للعملة الوسيطة

في زمن t الدينار له قيمة حسب العلاقة التالية :

$$X_0(t) = X_0(0) * (1+dX_0') \dots\dots(2)$$

حيث $X_0(0)$ هو المعدل المركزي للدينار

نفرض أن سلة العملات تحتوي على 3 عملات : الدولار ، الفرنك والين حسب الترتيب التالي في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات (60 %، 20 %، و 20 %). العملة الوسيطة . الدولار .

هي في الزمن $(t=0)$ $(1, t)$ د ج = 0,6 دولار = 2 ف ف = 4 ي ي).

وكانت المعادلات المركزية (1 ف ف = 0.3 دولار، أي ي = 0.15 دولار). في الزمن $(t=1)$ ، لا بد من قياس التقييم الجديد للدينار حيث التحديد في بورصة باريس هو كالتالي :

(1 دولار = 5 فف، أي ي = 3 ف ف).

ومنه تغير الفرنك بالنسبة للدولار هو (15, -50 %)، وتغير الين بالنسبة للدولار هو (300 %). تسمح لنا تغيرات الفرنك الفرنسي والين الياباني بالنسبة للدولار الأمريكي بحساب تغيرات الدينار بالنسبة للدولار أي:

$$dX_0' = (dX_2' * Z_1) + (dX_3' * Z_2)$$

$$dda/\$ = (dyen /\$ * 0,20) + (dff /\$ * 0,20)$$

$$=(-0,5015 * 0,20) + (3 * 0,20) = (-0,1003 + 0,6) = 0,4997$$

إن تغير الدينار بالنسبة للدولار (dda/\$) يساوي (49,97%).

التقييم الجديد للدولار (1 دج = 0,6 + 0,2998 = 0,8998 دولار).

إن النظام المعمول به في تحديد قيمة الدينار يعتبر وسيلة تضمن إستقرار قيمته وإبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية، ويسمح بالتدخل الفوري من طرف السلطات النقدية في حالة إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة.

هذا التدخل يكون عن طريق تغيير الترجيح المخصص لكل عملة. نلاحظ أنه مع بداية أزمة السيولة الخارجية وقبول شروط صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات أكثر فيما يخص المديونية، بدأت الجزائر قبول فكرة تخفيض الدينار بشكل أو بآخر، التي تعتبر أحد الشروط الهامة للصندوق.

المطلب الثالث : تقييم دور بنك المركزي في توجيهه و تحديده قيمة سعر الصرف

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر ، يواصل بنك الجزائر تنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة و تقلبات الأسعار خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ، إلى جانب تأثيرات أسعار البترول، و يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر حركة أسعار الصرف على التوازن طويل المدى من أجل المحافظة على الوضعية المالية الخارجية للبلد، ويبقى التحدي في إرساء تنافسية خارجية خارج قطاع المحروقات وتحقيق توازن الميزان التجاري، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد أن ترافق سياسة سعر الصرف تدابير اقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية و تنويع الاقتصاد الوطني

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات سعر الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري لبلد، و عليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي

أولاً: تنويع مناطق الإستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها، لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي، إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي، و بالتالي يجب أنتركز على مايلي:

- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات.
- الاستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة مثلا.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات و ذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إعادة حيوية الصناعات المحلية.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص، أو الرسوم الجمركية، إلى جانب تشجيع الصادرات.

ثانياً: جلب العملات الأجنبية

العمل على جلب العملات الأجنبية و ذلك من خلال:

- القيام بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

ثالثا : تنشيط سوق الصرف

وجود سوق صرف متطورة و نشطة في البلد من آليات التطور الاقتصادي، إذ توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة علن تقلبات أسعار الصرف، و التي تتمثل في:

- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي
- مواجهة التضخم
- التقليل من الضغوط المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف
- تحقيق الأمن و الاستقرار السياسي
- فتح مكاتب الصرف

رابعا: تنويع هيكل احتياطي الصرف

إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأجنبية تتطلب تنويع هيكل احتياطي الصرف حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تتجر عن تراكم احتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، و عليه هناك مجموعة من الاعتبارات أو القواعد التي تحكم عملية الاختيار بين بدائل الاحتياطات و تتمثل في:

تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون. التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات، باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل و توظيف احتياطي الصرف الذي وصل خلال سنة 2013 إلى حوالي 191,866 مليار دولار، و تسير هذا الاحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية و حمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

المبحث الثاني : أليات تعامل البنوك الجزائرية مع إزدواجية سعر الصرف

المطلب الأول : طرق تعامل وتغطية تقلبات أسعار الصرف

نبذة تعريفية حول القرض الشعبي الجزائري :

تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري في عام 1966 (الأمر رقم 66 - 366 الصادر في 29 ديسمبر

1966) ، وتولت في البداية أنشطة خمسة بنوك شعبية أجنبية :

(الجزائر BPCI) البنك الشعبي والتجاري والصناعي بالجزائر

(وهران BPCI)البنك الشعبي والتجاري والصناعي بوهران (

(قسنطينة BPCI) البنك الشعبي والتجاري والصناعي بقسنطينة

(عنابة BPCI)البنك الشعبي والتجاري والصناعي عنابة (

(الجزائر BPCA)البنك القرض الشعبي الجزائري (

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967 ، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الإستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة والصندوق المركزي للقرض الشعبي، ثم إندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي :

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968 .

- الشركة المرشلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 .

- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك سنة 1971

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يمنح القروض القصيرة الأجل،

وابتداءا من 1971 أصبح البنك يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل أيضا.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 ، وفي 1989 /02/22 تحول القرض الشعبي الجزائري إلى مؤسسة عمومية إقتصادية EPE

متخذة الشكل القانوني "شركة مساهمة" يحكمها القانون التجاري حيث قدر رأسماله الإجماعي ب 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم قيمة السهم 1 مليون دج.

وفي 1997/04/06 وبعد استيفاء الشروط المطلوبة من قانون النقد والقرض حصل القرض الشعبي الجزائري على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، وأصبح ثاني بنك عمومي يحصل على هذا الترخيص من بنك الجزائر .

أما الرأسمال الإجماعي فقد حدد ب15 مليون دج عند تأسيسه ، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي :

جدول 01 : تطورات رأس المال الاجتماعي

السنة	1967	1983	1991	1994	1996	2002	2007
الرأس مال	15	800	5,600	9,312	13,600	21,600	29,300

الوحدة (مليون دج)

أعلاه نجد أن الرأسمال الإجماعي للقرض الشعبي شهد تطورا مستمرا لذلك فقد قطع القرض الشعبي الجزائري أشواطاً كبيرة في مجال تحديثه لطرق وأساليب التسيير وإدارة الأعمال بما يخص نوعية وجودة المنتجات المقدمة للزبائن .

ينشط القرض الشعبي الجزائري حالياً بصفته بنك دولي في حال بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني . كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على العالم بفضل مراسليه البنكيين .

يتوفر القرض الشعبي الجزائري على شبكة بنكية مكونة من 129 وكالة مؤطرة من طرف 15 وحدة إستغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني .

وظائف القرض الشعبي الجزائري :

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية
 - إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري .
 - تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.
 - تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.
- وبالإضافة إلى الوظائف التي ذكرناها ووفقا للمتطلبات الإقتصادية الجديدة، فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الإقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:
- تحقيق لامركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزيائن .
 - تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
 - التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزيائن .
 - تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
 - التسيير الديناميكي لخزينة البنك .
 - تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية .
- طريقة تعامل بنك القرض الشعبي مع عمليات نشاط الإستيراد :

- 1- شهادة مطابقة لسنة أنشطة الإستيراد (بخصوص البيع على الحالة) .
- 2- الإعتماد المسلم من طرف وزارة الصحة (بخصوص إستيراد وتوزيع المواد الإستهلاكية والمعدات الطبية والجراحية)
- 3- ترخيص صادر عن وزارة الطاقة والمناجم (بخصوص إقتناء المواد الكيماوية الخطرة وحاويات الغاز).
- 4- شهادة ضبط صادرة عن وزارة الصناعة الصيدلانية (في إطار نشاط إستيراد المواد الصيدلانية والمعدات الطبية).
- 5- تصريح إستيراد مجموعة (CKD) (بالنسبة للمنتجات الكهرومنزلية والمنتجات الكهربائية).

- إيداع وقبول ملف الإستيراد :

تتم مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة على أساس ملف يودع من طرف المستورد أو ممثله المؤهل قانونا، على مستوى المفتشية الحدودية المعنية التابعة للإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المختصة إقليميا.

يجب أن يحتوى ملف الإستيراد على الوثائق التالية :

- التصريح بإستيراد المنتج، يملأ من طرف المستورد المعني .
- نسخة من مستخرج الفاتورة.
- نسخة لكل وثيقة أخرى تطلب طبقا للتنظيم المعمول به وتتعلق بمطابقة المنتجات المستوردة .
- يتأكد أعوان قمع الغش من مقبولية ملف إستيراد المنتج وذلك بالتحقق لاسيما من :
- التطابق بين المنتج المستورد المصرح ورمز النشاط المبين على مستخرج السجل التجاري .
- عدم تسجيل المستورد في البطاقة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية يسلم وصل إستلام إلى المستورد أو ممثله المؤهل قانونا بعد التأكد من مقبولية الملف

المطلب الثاني : تتبع تعامل بنك القرض الشعبي الجزائري مع تمويل التجارة الخارجية
دراسة حالة لعملية استيراد لدى وكالة ورقلة :

مؤسسة متخصصة في استيراد المستلزمات الطبية والأجهزة والأدوات الموجهة لصناعة معدات تقويم
الأعضاء .

رقم النشاط المقنن:

434101 : إستيراد المستلزمات الطبية

434102 : إستيراد أجهزة والأدوات الموجهة لصناعة معدات تقويم الأعضاء

الشكل القانوني: مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية الوحيدة (EURL)

رأس المال : 35,000000.00 دج

تاريخ بداية النشاط : 2011/01/26 م

رخصة الإستغلال : وزارة الصناعة الصيدلانية، مديرية النشاطات الصيدلانية والضبط

NIF الرقم الضريبي : XXXXXX

NIS رقم التعريف الإحصائي : XXXXXX

المرحلة 01 : في هذه المرحلة يتم دراسة ملف الإستيراد الخاص بالعميل وشروط إستيفائه للشروط
المطلوبة :

ملف الاستيراد لدى القرض الشعبي الجزائري يتضمن :

الفاتورة النهائية:

هو مستند قانوني صادر عن البائع (المصدر) للمشتري (المستورد) في معاملة دولية ويعمل بمثابة عقد
وإثبات البيع بين المشتري والبائع .

على عكس بوليصة الشحن و الفاتورة المبدئية، لا تشير الفاتورة التجارية إلى ملكية البضائع ولا تحمل سندًا للبضائع التي يتم بيعها. ومع ذلك ، فإنه مطلوب لأغراض التخليص الجمركي لحساب وتقييم الرسوم والضرائب المستحقة .

توضح الفاتورة التجارية سعر (أسعار) وقيمة وكمية البضائع التي يتم بيعها. يجب أن يشمل أيضًا شروط التجارة أو البيع التي يتفق عليها كل من المشتري والبائع للمعاملة التي يتم تنفيذها قد يكون مطلوبًا أيضًا لأغراض السداد (كما في حالة السداد عبر خطاب الاعتماد ، وقد يحتاج المشتري إلى إصداره إلى المصرف الخاص به لتوجيه عملية الإفراج عن الأموال إلى البائع للدفع شهادة المنشأ Certificat D'origine :

هي وثيقة تجارية تسلم للزبون (المستورد) بناء على طلبه لإثبات منشأ سلعته والإستفادة من المزايا والتفضيلات التعريفية توضح في هذه الوثيقة البلد التي يتم بها تصنيع وإنتاج السلعة والبضاعة المصدرة يتم تحديد موعد مخصص من أجل استخراج شهادة المنشأ سواء كان ذلك قبل أو حتى بعد عملية التصدير على العموم لكن في بنك القرض الشعبي الجزائري يفرض على المستورد توفرها قبل الشروع في عملية إستيراد المنتج.

يتم استخراج الشهادة من الجهة المعنية قبل التصدير لي الشحن البري وبعد التصدير في الشحن البحري والدولي .

تكتب شهادة المنشأ باللغة الإنجليزية أو بلغة البلد التي يتم تصدير المنتجات إليها لأنها يتم تقديمها في هذه البلد عند وصول الشحنة .

تتضمن شهادة المنشأ مجموعة من البيانات المراد اضافتها في الشهادة ليتم تقديمها وتكون مكتملة البيانات.

تتضمن اسم أو عنوان المنتج أو المشغل والمصنع الذي يتم به تصنيع وإعداد المنتجات

المعلومات المتعلقة بالمصدرين بما فيها اسم وعنوان المصدر، والسجل التجاري الخاص بالمصدر أو شركة التصدير .

معلومات متعلقة بالمرسل إليه "المستورد" وهي تتضمن اسم وعنوان المرسل إليه وكذلك اسم الدولة المستوردة للمنتجات .

بيان للمواد التي تم استخدامها وكذلك كميتها من أجل تصنيع المنتجات والسلع المراد تصديرها
البيانات الموجهة إلى هيئة الصادرات والواردات والمتعلقة بالمنتجات والبضائع .

بوليصة تأمين بالاشتراك

بوليصة التأمين هي وثيقة تجسد عقد التأمين و تبين الشروط العامة و الخاصة. يستعمل مصطلح بوليصة التأمين بالاشتراك في مجال النقل البحري و هو يهدف إلى ضمان الأخطار المتعلقة بأية عملية نقل بحري . و يطلق عليه كذلك تسمية وثيقة تأمين مفتوحة
يمكن التأمين على السفن :
لرحلة واحدة أو عدة رحلات متتالية،
لزمين معين .

المرحلة 02 : التوطين البنكي المسبق

تستوجب كافة التعاملات مع الخارج التوطين المسبق وتخضع لشرط التسجيل والموافقة على التوطين الإلكتروني المسبق.(تحويل، تحصيل الأموال، الإلتزام، التخليص الجمركي)

وكل إجراء نهائي للتوطين

بعد قبول ملف المستورد(المرحلة 01) "المذكورة سالفًا" واستيفائه لكافة الشروط يتم الشروع في عملية التوطين البنكي والحجر على رقم الأعمال المصرح به في الفاتورة المرسله من طرف المصدر (البنك المراسل) .

الفاتورة الأولية الصادرة عن المصدر(البنك المراسل) يتضمن قيمة المبلغ المصرح به بالعمله الصعبة يوم إصدار الفاتورة

تاريخ إصدار الفاتورة : 2019 /01/30

سعر الصرف الرسمي : 1 أورو = 135.0164 دج

المبلغ المصرح في الفاتورة : 69534.93 أورو

المبلغ الإجمالي الموطن بالدينار: (المبلغ المصرح في الفاتورة × سعر الصرف الرسمي)

$$9,388,355.92 \text{ دج} = (135.0164 \times 69534.93)$$

تنفيذ عملية التوطين:

بعد 3 أشهر من توطين المبلغ الإجمالي يتم تنفيذ عملية التوطين وتحويل الأموال نحو العميل المصدر للسلعة المراد إستيرادها ويتم فيها حساب سعر الصرف النهائي بعد تنفيذ عملية التوطين.

تاريخ إصدار الفاتورة النهائية : 2019/04/03

سعر الصرف الرسمي : 1 أورو = 134.1516 دج

المبلغ المصرح في الفاتورة النهائية : 69534.93 أورو

$$9328222.115388 \text{ دج} = (134.1516 \times 69534.93)$$

ملاحظة 01 :

نلاحظ إنخفاض وتغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار تغيرا طفيفا في مدة 3 أشهر بين فترتي التوطين البنكي (البداية والنهاية) مما نتج عنه إنخفاض في قيمة فاتورة النهائية للمنتج المستورد بقيمة 60133.81 دج

ملاحظة 02 : تغيرات سعر الصرف الناتجة عن عملية التوطين البنكي يتحمل مسؤوليتها العميل

ولا يتحمل عبئها البنك أو يتشارك في تقسيم المخاطر مع عميلها

عملية 02 : عملية إستيراد لنفس المؤسسة تمت بالدولار الأمريكي

المرحلة 01 :

تاريخ إصدار الفاتورة : 2020/06/01

سعر الصرف الرسمي : 1 دولار = 128.5292

المبلغ المصرح في الفاتورة : 92464.00 دولار

المبلغ الإجمالي الموطن بالدينار : 11884323.95

المرحلة 02 :

تاريخ إصدار الفاتورة النهائية : 2020/08/06

سعر الصرف الرسمي : 1 دولار = 128.5193

المبلغ المصرح في الفاتورة : 29464.00 دولار

المبلغ الإجمالي الموطن بالدينار : 11883408.56

ملاحظة 1 :

نلاحظ إنخفاض وتغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار تغيرا طفيفا في مدة 3 أشهر بين فترتي التوطين

البنكي (البداية والنهاية) مما نتج عنه إنخفاض في قيمة فاتورة النهائية للمنتج المستورد بقيمة

915.39 دج

ملاحظة 2 :

تغيرات سعر الصرف الناتجة عن عملية التوطين البنكي يتحمل مسؤوليتها العميل ولا يتحمل عبئها البنك

أو يتشارك في تقسيم المخاطر مع عميلها

سعر الصرف لدى القرض الشعبي الجزائري (بيع وشراء) :

سعر البيع (BID) :

هو السعر الذي تنفذ عليه عملية بيع العملة، أي السعر الذي ستبيع عليه العملة للبنك .

سعر الشراء (ASK) :

هو السعر الذي تنفذ عليه عملية شراء العملة، أي السعر الذي ستبيع عليه العملة للبنك .

ومن الجدير ذكره أن الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع يسمى بالفارق السعري (Spread) وهو هامش ربح البنك ويقاس الفارق بين سعر الشراء والبيع بالنقاط (Basispoints) أو (pips).
(النقطة الواحدة = 0.0001)

وينقسم في بنك (CPA) إلى قسمين سعر الصرف العادي وسعر الصرف التجاري .
سعر الصرف العادي : يتم فيه بيع وشراء العملات والتعامل مع الأشخاص العاديين من عموم الناس (السياح، المهاجرين ، الطلبة المبتعثين للخارج ، الحجاج...إلخ).
سعر الصرف التجاري : يتم فيه بيع وشراء العملات والتعامل مع (المصدرين، المستوردين، شركات الإستيراد والتصدير، الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر...إلخ) .
يتم فيه تقديم أسعار تنافسية ومشجعة على الإستثمار وتسهيل التعاملات المصرفية .
و اما عن سعر شراء العملات هو السعر الذي يتم شراء العملات به من العملاء (عاديين أو تجاريين).
عادة ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء و بالتالي فهذا هو هامش ربح البنك .
سعر الصرف التجاري :

يوم 2019/01/31 (يوم تنفيذ دراسة الحالة):

أورو. بيع : 146.9200 دج شراء : 138.4200 دج

دولار. بيع: 118.4043 دج شراء : 118.3893 دج

يوم 2019/04/03 :

أورو. بيع : 134.1516 دج شراء : 134.1109 دج

دولار. بيع : 119.2989 دج شراء : 119.2839 دج

سعر الصرف العادي : يوم 07/ سبتمبر/ 2022 م

أورو. بيع : 146.9200 دج شراء : 138.4200 دج

شراء : 138.0700 دج

دولار. بيع : 146.5000 دج

سعر الصرف التجاري : يوم 07/سبتمبر/ 2022 م

شراء : 139.5977 دج

أورو. بيع : 139.6547 دج

شراء : 140.2569 دج

دولار. بيع : 140.2719 دج

الطائفة

الخاتمة :

يعتبر سعر الصرف مرآة ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي , وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب , ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني , أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية , وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني , ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد إن سعر الصرف هو : عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس , وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي. وعليه تمثلت الدراسات خلال بحثنا في التعرف على ازدواجية سعر الصرف و تأثيرها على التجارة الخارجية , وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في " إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟ وعليه ضمن الخاتمة سنستعرض لأهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات :

تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري حول سعر الصرف مفهومه وأنواعه والنظريات المفسرة له وعلاقته بالتجارة الخارجية ثم تناولنا مفاهيم حول التجارة الخارجية و تناولنا الدراسات السابقة حول الموضوع ثم تعقيب حولها. إما الفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسة الميدانية حول تقلبات سعر الصرف وآليات تعامل البنوك الجزائرية مع ازدواجية سعر الصرف.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج، و المتمثلة في ما يلي:

- التجارة الخارجية هي ذلك النشاط الاقتصادي الخاص بالصادرات والواردات السلعية والهجرة الدولية لرؤوس الأموال أي انتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم.

- التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي الوطني والدولي فهي تعمل على دفع عجلة التنمية.

- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية من خلال الآليات القانونية المختلفة التي تتيحها للمتعاملين الاقتصاديين، كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان، فهي القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية.

- حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية، وذلك بتبنيها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والمتمثلة في تعديل المنظومة القانونية والتحرير الجزئي للتجارة الخارجية، والتي تطورت مرحليا انطلاقا من التحرير التدريجي وصولا إلى التحرير التام مما استدعى بالجزائر توفير مصادر تمويلية مختلفة.

- **توصيات تخص الدراسة :** بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار

النظرية، والدراسة التطبيقية، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية، ويكن أن نوردتها كما يلي :

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.

- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.

- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي .
- يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن من استقرار سعر الصرف .
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتبار العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف- بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد .
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي يعاني من وضع غير مستقر إذ إن هذا القطاع ما فتى يتميز بغياب رؤية للتنمية الصناعية منسجمة وتقوم على التشاور مما يسمح لمختلف المتعاملين في القطاع الإنتاجي بتجديد برامج عمل وخطط إنعاش لأنشطتهم وضبط نقاط ترسيخ الجزائري مختلف عمليات الاندماج على المستوى العالمي.
- كما يجب الاعتناء بتطوير صناعة الطاقة اعتبارا لمساهمتها في إنعاش الاقتصاد , ويكون هذا بوضع إستراتيجية تنموية. .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص246
- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي " ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره "، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص17
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص71.
- زينب حسن عوض اهلل، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص49
- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي «مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص283
- مروان عطون ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992 ، ص81
- شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2012، ص 166-167
- وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001 ص301-302
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2000 ، ص 52
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013 ، ص 116
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993 ص - 36
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الجزائر، 1998 ، ص66
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص70

المقالات و المجالات :

- نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى و دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 01 ، المجلد العشرون، ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، يونيو 2004 ،ص07
- روبادوبتا و اخرون - التحرك نحو مرونة سعر الصرف :كيف و متى و باي سرعة ؟ مجلة قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي . العدد38 - واشنطن 2006ص4

المذكرات و الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن، 2008،ص37
- شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "د ا رسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدارسات الاجتماعية و الانسانية،العدد 01 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان ،الجزائر، 2011 ،ص124
- عبد المؤمن قو او سي، أثر سياسات التجارة الخارجية عن التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، (2011-2012) ص 27-28

- Ephraim Clark et autres, Le Management des Risques Internationaux, Economica, Paris, 2001, p18
- 1 Hend Sfaxi Benahji, Choix des politiques de change dans les pays en développements : Etude de la compétitivité de la Tunisie, Panoeconomicus, 2008, Tunisie, p354.
- Abdol S. Soofi, China's exchange rate policy and the United States' trade deficits, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1, 2009, p36.
- Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani, Impact of exchange rate volatility on sectoral exports of Pakistan: an ARDL investigation, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 5 Iss 3, 2012, p216
- Jean Marc Siroen, **Finances Internationales**, Armand Colin éditeur, Paris, 1993, p107
- Petre B Klark, N Tamirisa et Shang Jin Wei, Volatilité des taux de change et flux commerciaux, FMI 2004
- Denis Belangers et Sylvia Gutierrez, impact de la variabilité des taux de changes sur le commerce international : un survol de la littérature, actualité économique, revue d'analyse économique, mars 1990.